6.متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

تمثل الإدارة الإلكترونية تحولا شاملا في المفاهيم والأساليب والإجراءات والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة الإلكترونية، كما أن الوصول إلى متطلبات الإدارة الإلكترونية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال برنامج متكامل وشامل لإعادة هندسة عمليات الإدارة، كما أن هناك مجموعة من المتطلبات لابد من توفيرها من أجل التطبيق السوي والسليم للإدارة الإلكترونية.

1.6.المتطلبات القانونية (التشريعية)

وتعني ضرورة توفير تشريعات كفيلة بتحديد أطر العمل التي تسهل وتتيح للمؤسسات أو تمنحها القوة القانونية لاستخدام المعاملات الإلكترونية، وكذلك هي مختلف القوانين واللوائح والتنظيمات التي لابد من توفرها لتسهيل عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية، وتعتبر المقتضيات القانونية أساس عمل نظامي لتحديد العلاقات بين الجهات المتعاملة مع أجهزة الإدارة الإلكترونية، وإن ضمان حقوق جميع الأطراف يتطلب توفير تشريعات كفيلة بتحديد أطر العمل التي تشتغل فيها أنظمة الإدارة الإلكترونية، إنه من الواضح أنه بمجرد الشروع بتهيئة الأرضية لعمل الإدارة الإلكترونية، ويترتب عن ذلك توفير تشريعات جديدة لضبط أسلوب التعامل الجديد مع الأوضاع التي نشأت الحاجة إليها، ومن المتطلبات القانونية الأساسية للعمل نذكر ما يلي:

- تشريعات تنظم نشر المعلومات والحفاظ على الأسرار.
- تشريعات خاصة بتحديد رسوم استخدام المواقع الإلكترونية.
- تشريعات خاصة بضمان حقوق جميع الأطراف المعنية بالعمل الإلكتروني.
- تشريعات خاصة بتجريم انتهاك سر التوقيع الإلكتروني.
- العمل على توفير البيئة التشريعية والضمانات القانونية التي تكفل الاعتراف بعمليات الحكومة الإلكترونية، إذ أنه في العديد من الدول القانون لا يعترف بالمعاملة الإلكترونية أو ما يصطلح عليه بالعقد الإلكتروني.

2.6.المتطلبات البشرية

يمثل العنصر البشري أو رأس المال البشري العنصر الأكثر حيوية في الإدارة بصفة عامة، حيث يضم جميع صناع المعرفة والخبراء في المجال، حيث يحتاج تطبيق الإدارة الإلكترونية إلى إحداث تغير جدري في فكر العنصر البشري وثقافته وكذلك نظرته للإدارة الإلكترونية، العنصر البشري الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أداء أعمال الإدارة الإلكترونية، إذا أن هذه الإدارة تكون بحاجة إلى عناصر بشرية مدربة تدريباً جيداً من حيث مهارات الحاسوب، وملمة بكافة التطبيقات الخاصة به حتى يمكنها التعامل مع مهارات وأدوات هذه الحكومة، فمثلاً مشغلي الحاسوب يجب أن يكون لديهم القدرة على تشغيل العدد الضخم من أجهزة الحاسوب، وكذلك الشبكات التي تربط هذه الحواسيب ببعضها البعض، وفضلاً عن ذلك ينبغي وجود عدد كافٍ من المبرمجين الذين لديهم القدرة على وضع برامج الحاسوب التي تمكن نظام الحكومة الإلكترونية من العمل. يجب أن يكون العنصر البشري على قدر كافٍ من الوعي الذي يمكنه من مواكبة التطورات العلمية، وكذلك على استعمال والدخول في الخط مع الإدارة الإلكترونية، ومنه ينبغي اتباع الخطوات التالية:

– تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من العنصر البشري، أو من الأفراد المؤهلين في مجال نظم المعلومات والبرمجيات والعمل على الأنترنث.

– عقد المحاضرات والندوات عن تقنيات المعلومات لجميع أفراد المجتمع.

– إجراء ودعم الدراسات والبحوث المتعلقة باستفادة من التقنيات المعلوماتية.

– استقطاب أفضل الكفاءات والأفراد المؤهلين في مجال نظم المعلومات والبرمجيات لمتابعة التجهيزات وتطويرها وصيانتها.

– إطلاق برامج تثقيف وتوعية عالمية لجميع أفراد المجتمع حول كيفية استعمال والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الاعتماد على الوسائل التي تساعد على إيصال الفكرة للمواطنين، مثل التلفاز، الجرائد، مواقع التواصل الاجتماعي، الإذاعة، إلخ. فالثقافة الاجتماعية بما يتم في عالم الإدارة الإلكترونية تساهم في توضيح فوائد التحول نحو المجتمع الرقمي.

– المشاركة الجدية للأطراف المستفيدة من المشروع تعطي دعمًا للمشروع وتساعد على نجاحه.

3.6.المتطلبات المالية

يقترن تطبيق الإدارة الإلكترونية بالإمكانات المتاحة للمؤسسات من خلال توفر السيولة النقدية اللازمة، وكذلك توفر الدعم المالي اللازم من طرف الحكومات والهيئات المتخصصة في مثل هكذا دعم، من أجل التحول الإلكتروني، حيث أن رأس المال يعتبر العصب المحرك لأي مشروع مهما كان مجاله ونوعه، فتطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب العديد من المتطلبات المالية الأساسية التي يجب توفيرها لضمان نجاح العملية، ومن هذه المتطلبات:

1. تكنولوجيا المعلومات: يجب تخصيص ميزانية كافية لتوفير البنية التحتية التكنولوجية الضرورية، بما في ذلك شراء الأجهزة والبرمجيات وتكاليف تحديث الأنظمة.

2. تكاليف التطوير والتخصيص: يمكن أن يكون هناك حاجة إلى تطوير أنظمة وبرمجيات مخصصة لتلبية احتياجات الإدارة الإلكترونية للمؤسسة، وهذا يتطلب استثمارات مالية كبيرة.

3. تكاليف التدريب والتعليم: يجب توفير تكاليف التدريب والتعليم للموظفين لضمان فهمهم الجيد للأنظمة الجديدة وطرق استخدامها بشكل فعال.

4. تكاليف الصيانة والدعم الفني: يجب توفير ميزانية لتغطية تكاليف الصيانة المستمرة وتقديم الدعم الفني للأنظمة الإلكترونية.

5. تكاليف التحول والتنفيذ: تتضمن هذه التكاليف تكاليف تحويل العمليات التقليدية إلى عمليات إلكترونية وتكاليف تنفيذ التغييرات اللازمة في الهيكل التنظيمي والعمليات.

6. تكاليف التحليل والتقييم: يتطلب تقديم تحليل مالي شامل للوضع الحالي وتقييم فعالية التغييرات المقترحة، وهذا يتطلب استثمارات مالية للمراجعة والتقييم المستمر.

توفير هذه المتطلبات المالية اللازمة يسهم في نجاح عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق الفوائد المتوقعة منها.

4.6.المتطلبات التقنية

وتتمثل هذه المتطلبات في توفر البنية التحتية للإدارة الإلكترونية، الأجهزة والتقنيات تعتبر الركيزة الأساسية اللازمة لنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية، حيث يتم من خلالها تمثيل المعلومات ونقلها إلكترونياً، مع ضمان سريتها ودقتها، إضافة إلى تنفيذ المعاملات والخدمات بواسطة الشبكات الإلكترونية عن بعد. وتوفير البنية التحتية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة

هي جزء أساسي للنجاح، حيث يجب أن تتوافر هذه البنية للاستخدام على أوسع نطاق ممكن من متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية. وتشمل هذه المتطلبات القانونية العناصر التالية:

- عتاد الحاسوب: وهنا لابد من مرعات نقطتين رئيسيستين هما: توفير تكاليف التطوير والصيانة، وملائمة عتاد الحاسوب للتطورات البرممجية وبرمجيات نظم المعلومات.
- البرمجيات: سواء الخاصة بأنظمة التشغيل، والتطبيقات الأخرى مثل برنامج وورد، متصفح البريد الإلكتروني.....اللخ.
- شبكة الاتصالات: الأنثرنث، الأنثراناث، الإكسترانات.

5.6.المتطلبات الأمنية

تعتبر مسألة أمن المعلومات من أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات خاصة تلك العمومية، حيث ان المعلومات والوثائق ومختلف قواعد البينات والاحصائيات التي يتم حفظها واستخدامها في العمل الاداري الالكتروني يجل المحافظة على أمنها وسريتها، خاصة في حالة أن هذه المعلومات تتتعلق بالأمن القومي للدولة أو بإحصائيات خاصة بالجهات الأمنية للدولة، ولهذا لابد من وضع الاجراءات التي تساهم في الحفاظ على هذه المعلومات من خلال اتباع **إجراءات** وبروتوكولات من شأنها الحفاظ على هذه المعلومات.

6.6.إجراءات متعلقة بالمواطن أو الثقافة الإلكترونية للمواطن

حيث يتطلب الدخول إلى نظام الادارة الإلكترونية أن يكون المواطنون على مستوى من التأهيل والثقافة الإلكترونية التي تؤهلهم للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل استخدام الحاسوب وشبكات الاتصالات، ومختلف التطبيقات المتاحة من طرف المؤسسات والتي تسمح أو تسهل مختلف الخدمات المقدمة، ولهذا لابد من تباع مجموعة من الخطوات للمساعدة على اتباع هذا المطلب:

- عقد محاضرات وندوات تكون متاحة لمختلف أفراد المجتمع للتعريف بالتعاملات الإلكترونية.
- إطلاق برامج تعليمية وإشهارية عبر وسائل الإلام المتاحة.
- إدراج التقنيات الإلكترونية كإحدى المواد المقررة في المناهج التربوية والتعليمية.

7.مراحل التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية

إن تبني نظام الادارة الالكترونية يمر عبر مجموعة من المراحل كما يلي:

- إقرار الادارة العليا بحتمية التغيير (اتخاذ القرار): من طرف الجهات والسلطات المخولة، بحيث لابد وأن تكون هناك قناعة تامة من طرف هذه الجهات (الدولة في حالة المؤسسات العمومية)، بضرورة اتباع نهج الادارة الالكترونية.
- التشريع: ويتمثل في توفير البيئة القانونية التي تعطي القوة والمصداقية لمختلف التعاملات الالكترونية، سواء بين المؤسسات العمومية والمواطن، أو بين المؤسسات فيما بينها.
- مرحلة التدريب والتأهيل: بما أن الموظف أو العنصر البشري هو العنصر الأساسي في عملية التحول نحو الادارة الالكترونية، فلابد من القيام بدورات تدريبية حتى تسير عملية اتباع النظام الالكتروني على النهج الصحيح.
- توفير البنية التحتية: ويقصد بالبنية التحتية الجانب المادي للإدارة الإلكترونية من خلال توفير الأجهزة والبرامج والربط بمختلف شبكات الاتصالات.
- توثيق المعاملات الورقية القديمة إلكترونيا: أي العودة إلى المعاملات القديمة المحفوظة في الأرشيف الورقي، وتحويلها إلى شكل إلكتروني وتصنيفها وتبويبها ليسهل الرجوع إليها.
- البدئ ببرمجة المعاملات الأكثر انتشارا: أي البدئ بالمعاملات الورقية الأكثر طلبا من طرف المواطن (الزبون) وبرمجتها في شكل إلكتروني.